المحور الثاني :النظرية الكينزية في سوق العمل والتوازن العام

قام عدد من الاقتصاديين بانتقاد النظرية الكلاسيكية للتوظف بعد حدوث الكساد الكبير. و في عام 1936 قدم الاقتصادي الإنجليزي "جون مينرد كينز" تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظف وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظف، الفائدة والنقود" General Theory of Employment,Interest, and Money والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة. وتتعارض نظرية التوظف الحديثة بشدة مع النظرية الكلاسيكية، حيث ترى النظرية الحديثة أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على الميكانيكية القادرة على ضمان تحقق التوظف الكامل، وأن الاقتصاد القومي قد يصل إلى التوازن في الناتج القومي رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد. فحالة التوظف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكنزي إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق.

حيث نجد ان الكلاسيك يرفضون فكرة وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد لأنهم يفترضون سيادة حالة المنافسة الكاملة ومرونة الأسعار والأجور التي تتحرك للأعلى وللأسفل لضمان استمرار حالة التوازن في سوق العمل واختفاء البطالة حالما تظهر .

وينطلق التحليل الكلاسيكي لسوق العمل من النقاط التالية– :

– حجم الانتاج يعتمد فقط على عنصر العمل لان التحليل يكون في الاجال القصيرة.

– عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مع حرية حركة آلية السوق التي تؤدي إلى الاستقرار وحدوث توازن التشغيل الكامل بصفة تلقائية ومستمر.

– لا يوجد فائض في العرض الكلي أو عجز في الطلب الكلي للسلع والخدمات، حيث كل وحدة طلب تشكل تلقائيا وحدة للعرض)استحالة حدوث الازمات.

–العمل متجانس؛ وحدات العمل من نوعية واحدة ، ساعات العمل، عدد العمال

اولا مقومات النظرية الكنزية

تزامن ظهور الفكر الكينزي مع أزمة الكساد العالمية1929، والتي أبانت على فشل النظرية الاقتصادية القائمة آنذاك وعدم قدراها على تفسير أسباب الانهيار الاقتصادي الحاد الذي شهده العالم ، وعدم القدرة على تقديم حل لإنعاش الإنتاج والتوظيف.

وقاد الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز ثورة في الفكر الاقتصادي أحدثت انقلاباً في الفكرة التي كانت سائدة آنذاك، وهي أن الأسواق الحرة توفر تلقائياً التوظيف الكامل – أي أن كل فرد يرغب في وظيفة سيحصل عليها طالما تمتع العاملون بالمرونة في مطالبهم الخاصة بالأجور، والمبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه نظرية كينز، التي جاءت تحمل اسمه، هو التأكيد على أن الطلب الكلي – مقيساً بمجموع نفقات الأسر، والشركات، والحكومة –هي أهم قوة دافعة للاقتصاد. وأكد كينز أيضاً على أن الأسواق الحرة لا تتوافر لها آليات التوازن الذاتي التي تؤدي إلى التوظيف الكامل،

ويبرر خبراء الاقتصاد الكينزي التدخل الحكومي من خلال السياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل .واستقرار الأسعار

1- عدم ارتباط خطط الادخار بخطط الاستثمار:-

ترفض النظرية قانون ساي بتشكيكها في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق التزامن بين خطط القطاع العائلية فيما يتعلق بالادخار مع خطط قطاع رجال الأعمال فيما يتعلق بالاستثمار. فبينما كان الكلاسيك يعتقدون بأن زيادة الادخار يترتب عليها زيادة في الاستثمارات المقدمة من رجال الأعمال، فإن النظرية الحديثة تقول بأن ادخار أكثر معناه استهلاك أقل وبالتالي طلب أقل على مختلف السلع والخدمات المقدمة. فكيف نتوقع أن يتوسع رجال الأعمال في استثماراتهم في الوقت الذي ينكمش فيه الطلب على المنتجات؟ كما تؤكد النظرية الحديثة هذه الفكرة بقولها أن كلا من الإدخار والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة. فدوافع الادخار (شراء سلعة في المستقبل، الاحتياط لأي ظروف طارئة، لضمان مستقبل الأبناء، حباً في المال.. إلخ). تختلف تماماً عن دوافع الاستثمار (تحقيق الربح).

2- سعر الفائدة:-

إن سعر الفائدة رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الأكثر أهمية، فالعامل الحاسم هنا هو معدل الربح الذي يتوقعه رجال الأعمال. ففي حالات الركود وتشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات والأرباح تكون أسعار الفائدة منخفضة، ولكن هذا الانخفاض لا يشجع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم.

3- معارضة فكرة مرونة الأجور و الأسعار:-

تنكر النظرية الحديثة وجود مرونة في الأسعار و الأجور بالدرجة التي يمكن معها ضمان العودة إلى التوظف الكامل و ذلك على أثر حدوث انخفاض في الانفاق الكلي. فنظام الأسعار في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث لم يعد نظام منافسة تامة بل أصبح نظاماً مشوهاً بعدم كمال السوق ومقيداً بعقبات عملية و سياسة تعمل على عدم تحقيق مرونة الأسعار والأجور. فهناك منتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية على أسواق أهم السلع و لن يسمحوا بانخفاض أسعار منتجاتهم عند انخفاض الطلب، كما أنه في أسواق العمل نجد نقابات العمال القوية تعارض الاتجاه نحو تخفيض الأجور. وحتى وإن فرض وجود مرونة في الأجور والأسعار عند انخفاض الإنفاق الكلي فإنه من المشكوك فيه أن يؤدي هذا الانخفاض إلى انخفاض الأسعار والأجور نتيجة لانخفاض الدخول النقدية.

اما العنصر الأساسي الذي تقوم عليه فكرة النظرية الكينزية، هو أن الاقتصاد الكلي يمكن أن يكون في حالة من عدم التوازن لفترة طويلة.

ثانيا نظرية كينز في الفكر الحديث:

رغم أن أفكار كينز قد حظيت بقبول واسع النطاق عندما كان على قيد الحياة، فقد أصبحت موضع تمحيص وتشكيك من جانب العديد من المفكرين المعاصرين. ومما يجدر ذكره بوجه خاص خلافاته مع المدرسة النمساوية للاقتصاد التي اعتقد مؤيدوها أن حالات الركود والانتعاش هي جزء من النظام الطبيعي، وأن تدخل الحكومة لا يؤدي إلا إلى إضعاف عملية التعافي.

وسيطر الاقتصاد الكينزي على النظريات والسياسات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى سبعينيات القرن العشرين، عندما عانى العديد من الاقتصادات المتقدمة من التضخم وتباطؤ النمو، وهي حالة يطلق عليها اسم «الركود التضخمي»، وقد تراجعت شعبية النظرية الكينزية آنذاك، حيث لم توفر استجابة ملائمة على صعيد السياسات إزاء الركود التضخمي، وقد شكك خبراء الاقتصاد النقدي في قدرة الحكومات على تنظيم الدورة الاقتصادية من خلال سياسة المالية العامة، وأشاروا إلى أن الاستخدام الحصيف للسياسة النقدية (وخاصة التحكم في عرض النقود للتأثير على أسعار الفائدة) قد يخفف من حدة الأزمة. وأكد أعضاء المدرسة النقدية كذلك أن النقود يمكن أن تؤثر على الناتج في الأجل القصير لكنهم اعتقدوا أن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى التضخم. وقد عمل خبراء الاقتصاد الكينزي بجزء كبير من هذه الانتقادات، وذلك عن طريق دمج منظوري الأجل القصير والأجل الطويل بشكل أفضل في النظرية الأصلية ومراعاة مفهوم حياد النقود في الأجل الطويل – أي فكرة أن التغير في الرصيد النقدي يؤثر فقط على المتغيرات الاسمية في الاقتصاد، مثل الأسعار والأجور، ولا يؤثر على المتغيرات الحقيقية، مثل التوظف والناتج.

وبات خبراء الاقتصاد النقدي الكينزي والنقدي تحت المجهر مع صعود المدرسة الكلاسيكية الجديدة خلال منتصف السبعينيات من القرن العشرين. وأكدت المدرسة الكلاسيكية الجديدة عدم فعالية صناع السياسات لأن الأفراد المشاركين في السوق يمكنهم التنبؤ بتغيرات السياسات ويعملون على مواجهتها سلفاً. وقد أشار جيل جديد من خبراء الاقتصاد الكينزي ظهر في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين إلى أنه رغم قدرة الأفراد على التنبؤ بشكل صحيح، فإن الأسواق المجمعة قد لا تتوازن على الفور، وبالتالي، يمكن أن تظل سياسة المالية العامة فعالة في المدى القصير.

وتسببت الأزمة المالية العالمية في عامي 2007 و2008 في إحياء الفكر الكينزي، وكان هذا الفكر هو الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي استخدمتها حكومات عديدة في مواجهة الأزمة، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. فرغم وفاة كينز منذ أكثر من نصف قرن، لا يزال تشخيصه للركود والكساد أساس الاقتصاد الكلي الحديث.

ثالثا: التوازن الاقتصادي العام في الاسواق الثلاثة

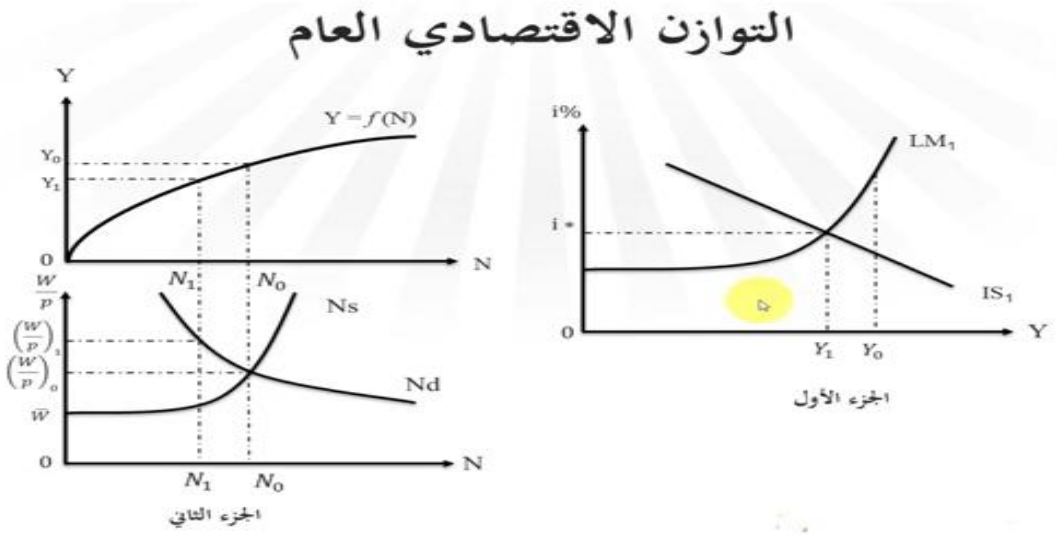

رابعا: الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية

– رأى كينز أن السياسة النقدية غير فعالة نسبيًا في التأثير على الطلب .بينما يرى كثير من الاقتصاديين الآن، أن السياسة النقدية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تشكيل منحنيات الطلب.

–صعوبة إجراء تحسينات على السياسة المالية للتأثير على الطلب بما يكفي لضمان تحقيق نمو مستقر.

–هناك انتقاد كبير موجه للنظرية الكينزية في أنها تدعم ضخ الأموال، وإنفاق الحكومة على المشروعات، مما يحقق فوائد مكتسبة، من المستحيل خفضها بعد الركود

– يرى بعض الاقتصاديين أن الناس ينظرون إلى انخفاض الضرائب (المصاحب للإنفاق الحكومي) باعتباره شيئا مؤقتا، وبالتالي يتوقفون عن الإنفاق.

– تحليل كلاسيكي وليس ديناميكي